تقديم

يسعدنى أن أقدم للقارئ العربى كتاب الأستاذ الدكتور إبراهيم قويدر المدير العام لمنظمة العمل العربية، الذى يتناول موضوعا غاية فى الأهمية عن «تنمية الموارد البشرية العربية وسياسات خلق فرص عمل جديدة».

ومن واقع خبرته الواسعة وكتاباته المتعددة فى شتى فروع المعرفة، وتقلده عدة مناصب وزارية فى الشقيقة ليبيا قبل أن يرأس منظمة العمل العربية، جاء هذا الكتاب ليمثل رافدا مهما للباحثين والمهتمين بقضايا العمل العربى المشترك، وليسلط الضوء على مناخ الاستثمار فى الدول العربية، ومستقبل القوى العاملة العربية، وأهمية التعليم والتدريب المهنى فى برامج التنمية البشرية، ووسائل وآليات تنمية الموارد البشرية.. والسياسات المتطورة فى عدد من الدول الأجنبية بغية خلق فرص عمل جديدة.

لقد عالج الأستاذ الدكتور إبراهيم قويدر بأسلوب علمى رصين، ورؤية ثاقبة مشاكل الشباب وأسباب بطالتهم وطبيعتها، مؤكدا على أن الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل، وأنه يجب النظر إلى مشاكل الشباب نظرة شاملة ومتوازنة، بالعمل على تصحيح بعض

المفاهيم المتعلقة بهم، وأن تتعدى الرؤيـة لدورهـم ومهامـهم فـى حـل المشكلات والقضايا الوطنية، إلى أن يكون لهم دور متميز فى التعـامل مع مشاكل الحياة العامة.

كما أفرد حيزا لدور المرأة العاملة العربية باعتبارهـا شـريكا كـاملا للرجـل فـى مجـالات العمـل، وأحقيتـها فـى الحصـول علـى فـرص متكافئة ومتساوية مع الرجل دون تفرقة أو تميـيز إلا بمعيـار الكفـاءة والإتقان وحسن الأداء، والاستفادة منها فى كافة المجالات.

واسـتعرض واقـع التنميـة فـى الوطـن العربـى، وأهميـة التعليـم والتدريب المهنى فى التنمية البشرية، والتحديات التى تواجه تنميـة الموارد البشرية فـى الوطـن العربـى، ووسـائل وآليـات تنميـة المـوارد البشـرية، مؤكـدا علـى ضـرورة تهيئـة منـاخ الاسـتثمار فـى الـدول العربية، والاسـتفادة مـن ثـورة المعلومـات والاتصـالات والتكنولوجيـا المتطورة والتى صارت اليوم سمة هذا العصر.

ولا شك أن تطوير القوى البشرية وتنميتها يتطلب مثل هذا النـوع من الدراسات التحليلية للوضع التعليمى والتدريبى القائم فـى الوطـن العربى بهدف تشخيص المشاكل، والوصول إلى حلول لهـا فـى ضـوء متطلبات التنمية القومية، والقيام بجهود عربيـة موحـدة فـى مجـال البحث العلمى، ونشر المعرفة، وتخطيط القوى العاملة على اختـلاف مستوياتها، والاهتمام بالتدريب الفنى والمهنى للقوى العاملة العربية،

واتخاذ الإجراءات التى تيسر انسياب الاستثمارات العربية داخل الوطن العربى، وإزالة كافة المعوقات التى تحول دون قيامها بهذا الدور، سواء كانت قانونية أو تشريعية أو مؤسسية أو إدارية أو هيكلية، وذلك بغية تدعيم مسيرة التكامل بين رأس المال المادى والبشرى فى الوطن العربى الذى نأمل أن يتبوأ المكانة اللائقة به بين التكتلات والتجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية، ونحن فى بدايات الألفية الثالثة.

والله الموفق،

د.أحمد عصمت عبد المجيد

الأمين العام لجامعة الدول العربية

□□□

مقدمة

ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تكون بيئة الاستثمار.. فالوضع السياسى لأية دولة ومدى ما يتسم به من استقرار، وتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانونى ومدى وضوحه واتساقه وثباته وتوازن ما ينطوى عليه من حقوق وواجبات، وسياساتها الاقتصادية، وطبيعة السوق وآلياتها وإمكانياتها، ومميزاتها الجغرافية والديمغرافية، كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار وهى جميعها عناصر متداخلة ومترابطة ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم فهى تؤثر وتتأثر ببعضها البعض مما يخلق، بالتفاعل مرة، وبالتداعى مرة أخرى، أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم فى محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال.

لكن رأس المال المادى وحده لا يؤدى إلى نتيجة تنموية ما لم يترافق مع ارتفاع فى الكفاءات والقدرات البشرية الأمر الذى حدا بالمعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة إلى طرح جدلية «بناء الحجر أم بناء البشر».

إن التقدم الاقتصادى/ الاجتماعى تقدم مادى وروحى، إذ لا يمكن بناء البشر وتركهم يعيشون فى ظروف اجتماعية سيئة من حيث التعليم أو السكن أو العلاج وغيرها. كما لا يمكن تطوير بنية تحتية وجعلها تضاهى أكثر هذه البنى حداثة فى العالم فى وقت يعانى فيه البشر من وطأة الجهل والفقر والمرض والبطالة.. ومن هنا يكون التلازم بين الاستثمار المادى والبشرى أمرا ضروريا لا يمكن أن تكتمل مقومات مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدونه.

ولاشك أن أى مدخل حقيقى لتنمية الشاملة – باعتباره حلم كل الشعوب – إنما ينطلق من القوى البشرية المدربة والواعية وهى أساس كل نهضة وطنية، وحلقة من حلقات التكامل والترابط القومى، الأمر الذى حفزنى إلى تقديم هذه الأفكار حول مستقبل القوى العاملة العربية، وأهمية التدريب فى برامج التنمية البشرية، ووسائلها وآلياتها، مع إبراز بعض السياسات المتطورة لخلق فرص عمل جديدة.

وكلنا أمل أن يكون القرن الحادى والعشرون حقبة عامرة بالتعامل العربى الذى يدعم جهود الدول العربية فى تعاملها مع العولمة، تدعيما لمسيرة التنمية الشاملة فى الوطن العربى، وحتى تتبوأ الأمة العربية المكانة اللائقة بها فى هذا العصر الذى لا يؤمن بالكيانات الصغيرة. خاصة أن أمتنا العربية تملك من مقومات الوحدة ما يؤهلها للتصدى للانعكاسات السلبية للعولمة، ويدفعها إلى الإيمان أكثر بأن

تنمية الموارد البشرية المتميزة هى مفتاح السبق فى ظل المنافسة الدولية التى يتوقع لها أن تزداد حدة وشراسة. فالدول الصناعية المتميزة بالندرة فى مواردها الطبيعية والوفرة فى المهارات البشرية هى التى تتصدر الركب بمسافات طويلة، وتحاول اللحاق بها دول شرق آسيا ذات المهارات البشرية المتنامية.. ولا يمكن أن نقبل أن تبقى الدول العربية فى مؤخرة الركب رغم وفرة مواردها الطبيعية التى يجب أن تواكبها مهارات بشرية قادرة على قيادة مسيرة التنمية الشاملة.

الدكتور إبراهيم قويدر

□□□